



المركز الوطني للتنمية البشرية
المركز الوطني للتنمية البشرية
Observatoire National
du Développement Humain



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
Le Chef du Gouvernement

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

2014 - 2005

الحصيلة والمكاسب
خلاصة تركيبية وتوصيات



لقد أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، إبان خطاب يوم 18 من شهر مايو من سنة 2005، انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وكانت الغاية المثلّية من هذه المبادرة هي تقليص العجز في مجال التنمية البشرية. وعرفت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذئذ مرحلتين متتاليتين، وهما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 1: 2005-2011 والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2: 2011-2015. إن الغاية الأولى من المبادرة هي محاربة ظاهرتي الفقر والإقصاء وذلك بالقيام بأنشطة مستهدفة، سواء على مستوى المجالات الترابية أم على المستوى الاجتماعي.

وقد وضعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من بين أولوياتها، وكما جاء في الخطاب الملكي ليوم 20 من شهر غشت من سنة 2005، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، هدف " لتعزيز ما تحقق من مكاسب سياسية، وذلك بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومحاربة الفوارق الطبقية والمجالية. " وحتى تبلغ المبادرة هذه الغاية، فإنها اعتمدت مقاربة شمولية، عمادها المشاركة، وتحدها الإرادة، وأساسها احترام القيم التي لا يمكن المس بها من احترام لكرامة الإنسان وحماية لحقوق المرأة والطفل وتأمينها، وإرساء ثقة المواطنين في المستقبل، وإدماج لجميع المواطنين في مسلسل التنمية الاقتصادية.

إن محور أنشطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هو الإنسان. ولذلك فهي تقوم على مبادئ المشاركة والتشاور والشراكة والتعاقد والشفافية. ولذا وجب أن تشكل مرجعية في ما يخص الحكامة الرشيدة. وبالفعل، ودون أن تمس المبادرة بالمحاور الكبرى التي ينهاجها البلد في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإنها تروم إطلاق بوادر تغيير عميق في طريقة تدبيرها، كما يتجلى ذلك من خلال الخطاب الملكي ليوم 18 من شهر مايو من سنة 2005، والذي حذر فيه جلالته من " محدودية جدوى المقاربات التنموية غير المندمجة، ذات الطابع القطاعي الانفرادي، المنعزل عن باقي القطاعات الأخرى. فضلا عما تؤدي إليه من الاختلالات الناجمة عن تعدد الفاعلين، وتشتيت الجهود، وتبذير الموارد ".

إن التحدي إذن هو " أن يشكل تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فرصة للاجتهاد والإبداع والتجديد، في آليات وأساليب العمل الاجتماعي. منطلقنا في ذلك أن تكون قوية التأثير في نتائجها، وغير مكلفة في وسائلها، ومعززة بموارد بشرية مؤهلة، وآليات مراقبة ورصد لظواهر الفقر والإقصاء، بكل موضوعية ويقظة. " وترتبط هذه الهندسة ارتباطا وثيقا بمبدأ عدم إحلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما أكد على ذلك هذا المقتطف من أرضية

العمل لسنة 2005، والذي جاء فيه أن "الأنشطة التي من حقها أن تستفيد من تمويلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي تلك التي ليست مزدوجة مع البرامج القطاعية التي تقوم بها الدولة والجماعات المحلية، والتي تسنح مع ذلك من تعزيز وقع هذه الأخيرة على المناطق والسكان المستهدفين بالتنمية البشرية".

وبعد مرور عشر سنوات ونيف على إطلاق المبادرة، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أنه، وعلى الرغم من الاستثمارات التي سُخِّرت، فإن مؤشر التنمية البشرية في المغرب يتقدم بسرعة أقل من نظيره في العديد من البلدان الأخرى. وقد وقف خطاب العرش ليوم 30 يوليو من سنة 2015، بكل وضوح، على وضعية التنمية البشرية هاته، حيث بيّن أنه: " ورغم التطور الذي حققته بلادنا، فإن ما يحز في نفسي، تلك الأوضاع الصعبة التي يعيشها بعض المواطنين في المناطق البعيدة والمعزولة □ وخاصة بقمم الأطلس والريف، والمناطق الصحراوية والجافة والواحات، وبيعض القرى في السهول والسواحل.

إننا ندرك حجم الخصائص المتراكم، منذ عقود، بهذه المناطق، رغم كل المبادرات والمجهودات.

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مدعوة اليوم إلى أن تشتغل في سياق جديد، كما أشار إلى ذلك خطابُ العرش ليوم 30 يوليو من سنة 2015، قد تُدمج أو تتمفصل مع 20.800 مشروع يمولها صندوق التنمية القروية الذي رُصد له مبلغ 50 مليار درهم، وأحدث لفترة محدّدة من أجل تدارك مظاهر العجز الحاصل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية.

انكب هذا التقرير الثالث للمرصد الوطني للتنمية البشرية على تقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهو يمثل امتدادا وتدقيقا للأفكار وللمقترحات التي قدمها مجلس المرصد الوطني للتنمية البشرية منذ سنة 2008. كما يسלט الضوء على مسار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال الفترة 2005-2014، ويقدم نظرة متقاطعة عنها.

لقد سبق للتقارير السالفة للمرصد الوطني للتنمية البشرية أن مكنت من الوقوف على نقط قوة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مع إبراز الإشكالات التي طرحتها الممارسة العملية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي تهم ما يلي:

- فعالية تفعيل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- نجاعة الاستهداف الجغرافي للبرامج؛

- استدامة أنشطة المبادرة؛
- وقع أنشطة المبادرة الوطنية على الساكنة المستهدفة.

يرمي تقرير سنة 2016 إلى جرد هذه النقط الأربع من خلال تساؤل مزدوج:

- ما هي التغيرات التي طرأت ما بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الأولى والثانية؟ كيف تعالج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مسألة الفقر والإقصاء والتنمية البشرية في مجموع المجالات الترابية؟
- كيف يمكن للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تسير الدينامية الحالية التي تسمها الجهوية ورصد ميزانيات خاصة ببرامج التنمية، سيما صندوق التنمية القروية الذي انضاف إلى الصناديق الأخرى الموجودة سلفا، من قبيل الميزانيات المرصودة للتماسك الاجتماعي، والتأهيل الاجتماعي للجهات، والتضامن الخاص بالسكن والاندماج الحضري؟

ولهذا الغرض، عمل المرصد الوطني للتنمية البشرية على:

1. تحليل منجزات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحليلا يقوم على المعطيات التي توفرها التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وذلك بمعالجة ما يلي:

- التطور الشامل لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين المرحلتين، اعتمادا على حصيلة خرائطية على مستوى العمالات والأقاليم؛
- أهمية الاستهداف المجالي؛
- مفعول الرافعة للمبادرة والعلاقات مع الشركاء؛
- محتوى أنشطة المبادرة؛
- الإشراف على مشاريع المبادرة، مع توضيح دور كل فاعل مؤسساتي.

2. دراسة استدامة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالاعتماد على نتائج البحث الميداني الذي قام به المرصد الوطني للتنمية البشرية. وقد تمت دراسة الآثار الإيجابية والمستدامة لهذه المشاريع على السكان المستهدفين، وكذا العوامل التي تؤثر على استدامة المشاريع. ثم أتممت هذه الدراسةُ ببحثٍ نوعي همّ فعالية دور الطالبة واستدامتها ووقعها.

3. تقييم وقع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق التي استهدفتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين سنتي 2008 و2013.

استلزمت هذه العملية، في مرحلة أولى، دراسة ما إن كانت المشاريع التي انطلقت في المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد استمر وقعها حتى بعد سنة 2011، من قبيل استدامة ارتفاع الدخل الذي سُجل إبان المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا آثار أخرى التي لربما كان الوقوف عليها سيستلزم وقتاً إضافياً. وقد تواصلت هذه التحليل بدراسة التطورات المتباينة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية وظروف عيش السكان في المناطق القروية المستهدفة وغير المستهدفة من قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قبل استخلاص ما إن كانت هذه التطورات تتناسب ووقع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على السكان المستهدفين.

لقد مكنت التحاليل والدراسات المنجزة من الوقوف على عناصر إيجابية في حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا من طرح إشكاليات وتساؤلات يمكن أخذها بعين الاعتبار في المراحل اللاحقة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: حصيلة عشرية مشجعة، ولكن وقعها ضعيف على المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية

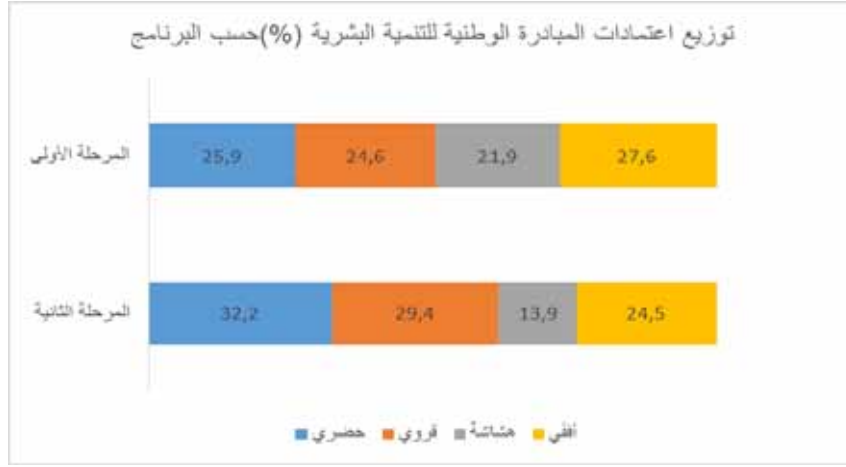
منذ إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، اعتمدت على مساطر تفعيل مبسطة سُنحت بتسريع اشتغالها على أرض الواقع وجعلها أداة لتدبير المجالات الترابية استحسنتها السلطات المحلية. وسرعان ما اكتسبت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المزيد من القوة بفضل تعبئتها لدينامية قوية ترمي إلى تلبية طلب اجتماعي واضح.

1.1. حصيلة جد مُرضية لعمليات تنفيذ نفقات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتلبية الحاجيات الفورية

خلال الفترة 2005-2014 أعطيت انطلاقة 45874 مشروعا، اختلفت أحجامها وتباينت غاياتها، ومكّن المبلغ الذي رصدته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والبالغ 16.9 مليار درهم، من توفير مبلغ إضافي بلغ 11.7 مليار درهم بفضل مفعول رافعة نسبته 40.7 بالمئة.

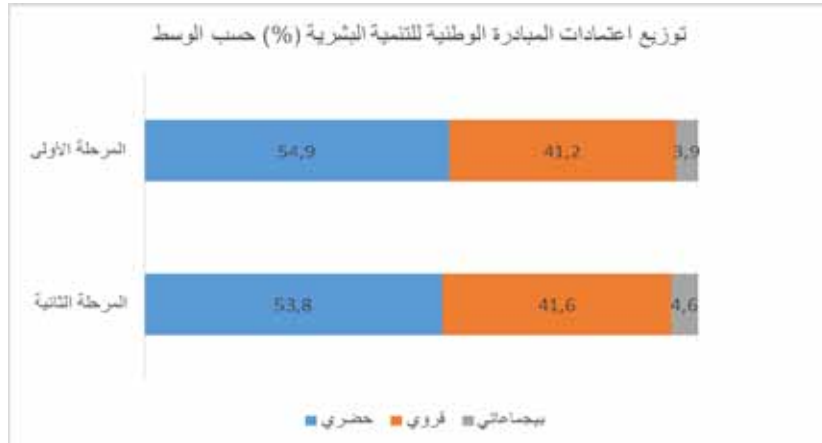
وبين تحليل توزيع النفقات حسب كل برنامج أن النفقات الخاصة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتوافق والتوقعات، ولكن مع تسجيل تفاوت بين البرامج. كما انخفضت ميزانية برنامج محاربة الهشاشة، على عكس البرنامج الأفقي الذي ارتفعت النفقات التي رصدها له المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وفي ما يخص برنامج محاربة الإقصاء في الوسط

الحضري، وكذا برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي، فقد ارتفعت ميزانيتيهما ارتفاعاً ملموساً.



كما أن تحليل توزيع المشاريع التي انطلقت بين 2005 و2014 يُبين أن 53.3 بالمائة منها تهم الوسط القروي، و43.6 بالمائة من المشاريع تخص الوسط الحضري، و3.1 بالمائة منها تنتمي إلى المجال بين-الجماعي. وفي المقابل، خلال نفس المدة فإن هذا التوزيع يصبح معكوساً عندما ننظر إلى تمويل هذه المشاريع نفسها: 54.4 بالمائة من الميزانيات همت الوسط الحضري، مقابل 41.4 بالمائة همت الوسط القروي. وما يناهز 4.2 بالمائة همت المجال بين جماعي وتبين الإحصائيات أن المشاريع الحضرية تستفيد من تمويلات إضافية أكبر يتحملها الفرقاء الآخرون.

يفوق مبلغ المشاريع الحضرية، في المتوسط، بنسبة 1.6 المبالغ المخصصة للعالم القروي، حيث إن متوسط الميزانية التي يستفيد منها كل مشروع في الوسط الحضري يبلغ 459000 درهم، مقابل 285000 درهم في الوسط القروي. وأغلب المشاريع القروية من الحجم الصغير، والغرض منها هو تلبية طلب أن وملح، إلى جانب هذه المشاريع الصغيرة، أُنجِزت مشاريع أخرى استفادت من تمويلات أهم.



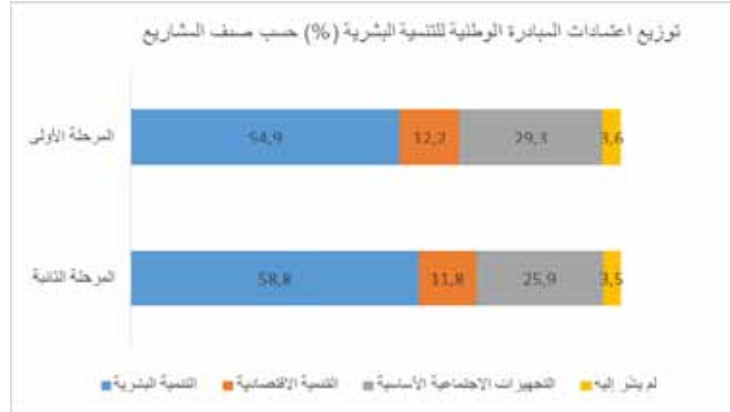
وبغية استيفاء حاجيات التحليل، قام المرصد الوطني للتنمية البشرية بتصنيف مشاريع وأنشطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب ثلاث فئات:

- الفئة الاجتماعية، وتهم قطاعات الصحة والتعليم والتكوين والثقافة والرياضة ومراكز الإيواء التي تستفيد منها فئات مختلفة من السكان، من شباب في وضعية القطيع الاجتماعية ونساء وحيدات وطلبة وعجزة وغيرهم.
- الفئة الاقتصادية، وتهم قطاعات الصناعة التقليدية والفلاحة والسياحة والتجارة والصيد والصناعات الصغرى وخدمات القرب.
- فئة التجهيزات الاجتماعية الأساسية، وتهم التطهير والربط بالماء والكهرباء وحماية البيئة.

من البدهي أن المشاريع والأنشطة التي تهم هذه الفئات الثلاث تساهم كلها في رفاهية السكان وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية. ولكن الفئة الأولى ترتبط مباشرة بالبعدين الجوهرين للتنمية البشرية، وهما التعليم والصحة.

يقيناً أن كل فئات المشاريع تساهم في تعزيز رغد عيش السكان وتحسين مؤشرات التنمية البشرية ولكن يجب التأكد أيضاً أن المشاريع التي تنضوي داخل الفئة الاجتماعية لها تأثير مباشر على الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية خاصة التعليم والصحة.

لقد رصدت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ما بين سنتي 2005 و2010، ميزانية قدرها 5.0 ملايين درهم لفائدة المشاريع التي تدخل في الفئة الأولى، وهو ما يعادل نسبة 58.8 بالمائة كمساهمة مباشرة من ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. واستفادت المشاريع التي تدخل في إطار الفئتين الأخرين من 3.2 ملايين درهم، وهو ما يعادل 37.6 بالمائة كمساهمة مباشرة من الميزانية الخاصة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وبين سنتي 2011 و2014، عبأت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 4.5 ملايين درهم، وهو ما يمثل نسبة 54.9 بالمائة كمساهمة من الميزانية الخاصة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مسجلة بذلك تراجعاً بـ3.9 نقط مقارنة بالمرحلة الأولى من المبادرة. وقد بلغت الميزانيات الخاصة بالفئتين الأخرين 3.4 ملايين درهم، أي ما يمثل 41.5 بالمائة من الميزانية الخاصة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.



2.1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الوسط القروي: ميزانيات قلما تهتم البعدين الرئيسيين للتنمية البشرية: التعليم والصحة

لقد أبرزت التحاليل التي أنجزها المرصد الوطني للتنمية البشرية أن ميزانيات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، على الصعيد الوطني، تتوجه أساسا لمشاريع الفئة الأولى، كما همت في الوسط القروي على وجه الخصوص المشاريع ذات الطابع الاقتصادي أو التجهيزات الاجتماعية الأساسية.

وبالفعل فقد بلغت حصة ميزانيات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي خصصتها لهذه الفئات من المشاريع 57.1 بالمئة في الوسط القروي، حيث الحاجيات ملحة وكبيرة. ويتضح من هنا أن العجز الاجتماعي، سيما في قطاعي التعليم والصحة، وهما البعدين الأساسيين للتنمية البشرية، لا يُنظر إليهما على أنهما المشكل الأكثر استعجالا بالنسبة إلى السكان القرويين، وأن الأولوية بالنسبة إليهم هي تيسير ظروف العيش، من ماء شروب وطرق وكهرباء.

وتتعرض هذه الوضعية على الفعالية العامة للمبادرة، حيث إن آثار استثمارات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مؤشري التعليم والصحة تبقى محدودة، كما يتبين من نتائج دراسة تقييم وقع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على السكان القرويين المستهدفين.

وهذا يبين بأن المزيد من فعالية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تفترض توفر ثلاثة شروط:

- ضمان تمويل مشاريع البنيات التحتية في العالم القروي؛
- إعادة تركيز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على البعدين الجوهريين للتنمية البشرية، وهما التعليم والصحة؛

- وجود منظومة إحصائية فعالة قصد تحليل وتتبع المشاريع على مستوى المجال الترابي، توفر للسلطات وكذا للمنتخبين المعلومات الضرورية لتسهيل القيام بأنشطة منسجمة.

ويظهر أن هذه النقطة الأخيرة أصبحت ضرورة ملحة لأن الأمر يهم التناسق الجغرافي لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتقائيتها. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت، فإن الفاعلين المحليين لا يتوفرون حتى الآن على منظومة معلومات تمكن من تقييم الحاجيات الاجتماعية تقييماً دقيقاً، وقياس العجز و/أو التعرف على الأولويات.

2. علاقة ترابط ضعيفة بين استثمارات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وجغرافية الفقر، والعجز الاجتماعي

تقوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مفهومين جوهريين وهما:

1. التنمية البشرية، باعتبارها الهدف المركزي للمبادرة؛
2. الاستهداف، باعتباره المحور المنهجي الذي يقوم على مقارنة متقاطعة مع الاستهداف القطاعي والاستهداف المجالي الذي يشكل الإبداع الأساس في ما يخص تدبير المجال الترابي.

وقد سبق للتقريرين السابقين للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن بيّنا الارتباط الضعيف بين جغرافية أنشطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخريطة الفقر. وكان من المهم دراسة التطورات التي حدثت في هذا المضمار خلال المرحلة الثانية من المبادرة، أي معرفة إن كانت علاقة الارتباط المجالي قد تحسنت.

ولهذا الغرض، اعتمد المرصد الوطني للتنمية البشرية التحليل الخرائطي للميزانيات التي رصدتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى الإقليمي. وهكذا وُضعت خرائط تُبيّن متوسط الميزانيات حسب كل نسمة بالنسبة إلى كل مرحلة من مرحلتَي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا البرامج الأربعة وفئات المشاريع الثلاث. ثم قورنت هذه الخرائط بخريطة الفقر التي وضعتها المندوبية السامية للتخطيط، وكذا بخريطة مؤشر التنمية الاجتماعية الذي وضعه المرصد الوطني للتنمية البشرية لغرض استيفاء حاجيات التحليل.

وهكذا، وإن اقتصرنا على متوسط ميزانيات المشاريع والأنشطة التي تدخل في إطار الفئة الاجتماعية حسب كل نسمة وكل إقليم، فإن التحاليل تبين أنه خلال المرحلة الأولى من

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، استفادت الأقاليم والعمالات ذات مؤشر التنمية الاجتماعية مرتفع، كما هو شأن الرباط وبوجدور ووادي الذهب والسمارة، باستثمارات مهمة.

كما استفادت أقاليم وعمالات ذات مؤشر تنمية اجتماعية ضعيف من ميزانيات مهمة، بينما لم تستفد أخرى بالقدر نفسه. وعلى سبيل المثال، فإن العجز الاجتماعي الذي تعاني منه شيشاوة وجراة وفيكيك قد تمت مراعاته، بينما لم يؤخذ العجز الاجتماعي الذي تعاني منه كرسيف وتاونات والفيق بنصالح واليوسفية والحوز بعين الاعتبار.

وهكذا فإن علاقة الارتباط بين مؤشر التنمية الاجتماعية والميزانيات التي ترصدها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي تظل علاقة ضعيفة سواء إبان المرحلة الأولى أم المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وإجمالاً، فقد مكنت التحاليل من ملاحظة أساسية تبين وجود تفاوت بين خريطة الفقر، وهي أداة استهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ سنة 2005، وبين خريطة العجز الاجتماعي وكذا خريطة توزيع نفقات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب الأقاليم. ذلك أن هذه النفقات لم تُرصد رصداً منهجياً للمناطق الأشد فقراً، ولا للمناطق التي تسجل المستويات الأعلى من العجز الاجتماعي؛ ولو كان الاستهداف قد جرى بطريقة أمثل، لكانت الخرائط الثلاث متماثلة تماماً.

وعلاوة على ذلك، فلو تمّ تبني مقياس الفقر النقدي الذي يقوم لا على نسبة الفقر داخل الجماعة، وإنما على عدد الفقراء داخل كل جماعة، لأفضى الأمر إلى توزيع مغاير لنفقات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ولذلك بات من اللازم مراجعة صيغ الاستهداف ومقاييسه، سيما في إطار مسلسل الجهوية المتقدمة. وهو أمر يفترض تحسين التأطير العلمي والإحصائي المتعلق بالاستهداف الجغرافي والاجتماعي تحسيناً ملموساً. وفي هذا السياق، من الضروري التوفّر على نظام مندمج للمعلومات الخاصة بالمجال الترابي بغية ضمان تتبع وتقييم سياسات التنمية على المستوى المحلي.

3. استدامة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مشروطة بضمان ميزانيات التمويل وبتعزيز مسؤولية الفاعلين المحليين

يمثل مشكل استدامة الأنشطة نفسه، منذ الوهلة الأولى، مسألةً جوهرية نظرا لطبيعة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عيها. فالمبادرة تتوفر على ميزانية الغرض منها هو إعطاء الأولوية لتمويل أشغال التأهيل والبناء، أي الاستثمارات، كليا أو جزئيا.

ولكن استدامة المشاريع، بعد إنجاز الاستثمار، تبقى أساسا رهينة ميزانيات الاشتغال. وعندما يكون صاحب ميزانية الاستثمار هو من يبادر بالعمليات، فإن الخطر يكمن في أن لا يتحمل أي فاعل مؤسساتي السهر على اشتغال المشروع وصيانته، مما يعرض استمرارية المشروع للخطر كما لوحظ ذلك في العديد من الحالات.

1.3. انخراط متزايد للجماعات في تفعيل المشاريع

بيّن التقريران السابقان للمرصد الوطني للتنمية البشرية، والخاصان بتقييم المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، انخراطا ضعيفا للجماعات في الإشراف على أشغال المشاريع. وهو أمر طرح إشكالا ما دامت أغلب المشاريع تعود مبدئيا إلى اختصاص الجماعات.

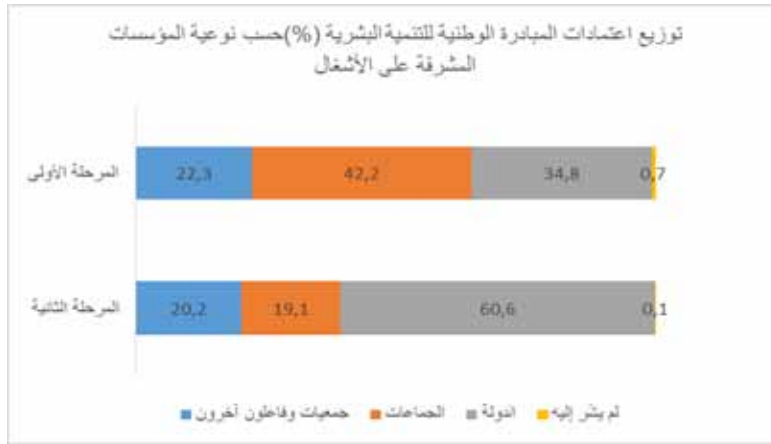
وقد باتت الجماعات المحلية تشرف أكثر على عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في الفترة الثانية للمبادرة. وهو تطور محمود ما دامت استدامة الاستثمارات المنجزة ترتفع، في الجزء الأكبر منها، بتمكّن الجماعات لها، والتزامها بضمان اشتغالها. وفي هذه الظروف، فإن إدماج مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في خطط وبرامج الجماعات يشكل هدفا يضمن استدامتها واستمراريتها.

لقد همّ هذا التطور على وجه الخصوص الوسط القروي حيث يفضل السكان المستهدفون الأنشطة التي تحسن مباشرة ظروف عيشهم، وهي في مجملها تعود لاختصاصات الجماعات وصلاحياتها. وهكذا فإن نسبة إشراف الجماعات على الأشغال انتقلت من 33.0 بالمئة إلى 60.5 بالمئة ما بين المرحلتين الأوليين من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وفي المقابل، وفي الوسط الحضري، لم تساهم الجماعات في الإشراف على الأشغال خلال المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلا بنسبة 29.6 بالمئة من مشاريع

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مقابل 9.4 بالمئة خلال المرحلة الأولى. ولذلك وجب بذل جهود إضافية سيما في سياق اللامركزية.

يمكن نقل عملية الإشراف على الأشغال للجماعات القروية دون تغيير بنية النظام، وذلك لأن الأمر يهم مشاريع صغيرة غالبا ما تتحكم فيها جيدا الجماعات المحلية. أما في الوسط الحضري، فإن الأمر يستلزم إجراء تعديلات جذرية في منهجية اشتغال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.



2.3. تعزيز شروط استدامة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

أنجز المرصد الوطني للتنمية البشرية بحثا نوعيا عن استدامة مشاريع المبادرة وذلك على عينة تضم 406 مشروعا من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكشف البحث أن نسبة فشل المشاريع ضعيفة نسبيا، حيث إنها لا تتجاوز 15 بالمئة. وتشهد هذه النتيجة على أن مستوى نشاط المشاريع يظل مُرضيا نسبيا. وعلاوة على ذلك فإن الدراسة قد بينت النجاح الكبير الذي حققته مشاريع أطلقها وحملها المجتمع المدني، خصوصا في مجال الأنشطة المدرة للدخل أو مشاريع دُور الطالعية.

كما كشفت الدراسة أهمّ العوامل التي تمكّن من تعزيز استدامة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من قبيل مشاركة كلّ حاملي المشروع في اتخاذ القرارات، والذين يجب أن يتوفروا أيضا على مهارات متينة في مجال التدبير وعلى مستوى من التكوين و/أو على تجربة مهنية. وعلاوة على العوامل السالفة الذكر، تتعزز استدامة مشاريع البنيات التحتية والتجهيزات العمومية إن كانت تحملها هيئة عمومية.

إلا أن نتائج الدراسة نفسها بينت أيضا المخاطر المحدقة باستدامة المشاريع، والتي ترتبط بمستوى المسؤولية التي على عاتق الفاعلين المعنيين، وبمدى استقلاليتهم في ما يخص القدرة على التدبير وضمان الاشتغال والصيانة وتجديد التجهيزات.

تطرح هذه الملاحظة إشكالية تطور المشاريع على المدى الطويل، وكذا إشكالية الأسس المؤسسية لاستقلالية هذه المشاريع، وبعبارة أخرى مسألة توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الفاعلين العموميين والخواص، ابتداءً من مرحلة تصور المشروع. ومن ثمة، فمن اللازم أن نتساءل عن محتوى وصيغ الشراكات التي تُبرمها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حتى يستجيب توزيع الأدوار هذا لمبدأ عدم الحلول محل القطاعات أو الجماعات المحلية.

4. وقع مهم على الدخل، ولكنه متواضع نسبيا في ما يخص الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية

سبق للمرصد الوطني للتنمية البشرية أن أنجز، سنة 2008، بحثا مرجعيا شمل عينة من الجماعات التي استهدفتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وعينة أخرى من الجماعات غير المستهدفة، والتي تبلغ نسبة الفقر بها زهاء 30 بالمئة. ومكّن المسحان المواليان للذات أنجزا سنتي 2011 و2013، عند نهاية المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وعند انقضاء نصف مدة الثانية على التوالي، من تتبع ومقارنة تطورات الخصائص الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية للأسر التي خضعت للبحث وظروف عيشهم ما بين سنة 2008 و2011 و2013.

1.4. التحليل الوصفي

في ما يخص الإحصائيات الوصفية، بينت نتائج البحث ما يلي:

- ارتفاعاً بنسبة 21 بالمئة في متوسط دخل أسر الجماعات القروية المستهدفة، مقابل 5 بالمئة فقط بالنسبة إلى الأسر غير المستهدفة؛
- تزايد ممتلكات الأسر بنسبة 41 بالمئة في الجماعات المستهدفة، مقابل 29 بالمئة في الجماعات غير المستهدفة، مما نجم عنه انخفاض واضح في لجوء الأسر إلى الاقتراض، بلغت نسبته - 13 بالمئة عند الأولى، و-11.4 بالمئة عند الثانية؛
- تراجعاً مهماً في الفقر متعدد الأبعاد، سيما في ما يخص الأبعاد المتعلقة بظروف العيش. وقد همّ هذا التراجع الجماعات القروية المستهدفة وكذا غير المستهدفة؛

▪ ارتفاعاً كبيراً في التفاوتات بين مداخل هاتين الفئتين من الجماعات، مما يبين أن البرامج التي وُضعت، بما فيها برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لم تكن موالية للفقراء.

كما كشفت النتائج بالنسبة إلى الفترة 2008-2013، أن 46.7 بالمئة من أسر الجماعات المستهدفة اعتُبرت فائزة، أي أن دخلها قد تحسن تحسناً أسرع من الدخل المتوسط/الوسيط على مستوى جماعتها، مقابل 43.1 بالمئة في الجماعات غير المستهدفة.

2.4. قياس وقع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

لا تَمكّن المقاربة الوصفية السالفة لوحدها من قياس وقع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث قد تكون برامج أخرى قد ساهمت في إحداث التغييرات التي لوحظت. ولهذا أجرى المرصد الوطني للتنمية البشرية دراسة على الوقع، اعتمداً على منهجية الاقتصاد القياسي، تُسمى منهجية الانحدار المنكسر، والتي بينت أن الارتفاع في الدخل ناجم بالفعل عن تدخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ولكن لُوَظ أن هذا الارتفاع همّ على الخصوص الأسر الأقل فقراً في الجماعات المستهدفة.

وفي ما يخص الولوج إلى الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء) وتمدرُس الأطفال وصحتهم، يبدو أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لم يكن لها وقع ذو دلالة إحصائية. ولهذا يظهر أن البعدين الرئيسيين للتنمية البشرية، وهما التعليم والصحة، لم يتأثرا، حتى الآن، تأثر دالاً إحصائياً بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

كما تبين النتائج المحصل عليها أن التطورات الإيجابية المسجلة حدثت أساساً ما بين سنتي 2008 و2011. ومن المفروض أن تمكن الدراسة المقبلة لتقييم وقع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمتوقعة نهاية سنة 2016، من معرفة ما إن كان ضعف آثار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ما بين سنتي 2011 و2013، مسألةً ظرفيةً أم لا.

وأخيراً كشفت الدراسة عن صعوبة الوقوف على الوقع الخاص بالمبادرة بالنسبة إلى بعض الخدمات الأساسية من قبيل الربط بالماء و/أو الكهرباء، وكذا في ما يخص التمدرس، ما دامت البرامج الوطنية التي تتعلق بهذه القطاعات الثلاث قد همت الجماعات المستهدفة والجماعات غير المستهدفة.

التوصيات:

بمناسبة خطاب العرش ليوم 30 يوليو من سنة 2015، دعا صاحب الجلالة الفاعلين المغاربة المعنيين بأوراش التنمية البشرية إلى " إجراء وقفة للتوصل إلى حلول جديدة، كفيلة بجعل هذه الفئة - تعاني من ظروف الحياة القاسية، وتشعر بأنها مهمشة- تلحق بالركب، وتندمج في الحياة الوطنية. "

ولهذا، وانطلاقاً من المكاسب التي لا جدال فيها والتي حققتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يجدر تبني، في المراحل اللاحقة، مقاربات تصورية ومنهجية وعملية جديدة من أجل مواصلة محاربة العجز في العالم القروي، وكذا في المناطق القروية والأحياء الهامشية في المدن.

وهذا هو التوجه الذي تبنته التوصيات التالية التي تهم استهداف المجالات الترابية وحكامة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإعادة تركيزها على التنمية البشرية واستدامة المشاريع. وسيمكّن تفعيلها في إطار الالتقائية مع باقي البرامج من توفير التمهصلات الضرورية مع برنامج التنمية القروية الذي أطلقه صاحب الجلالة.

1. أداء استهداف المجال الترابي رهين بالهندسة الاجتماعية

من بين مبادئ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يكتسي مبدأ الاستهداف طابعاً جوهرياً. فعلى المستوى العملي، من المفروض أن يأخذ بعين الاعتبار حاجيات السكان الذين ينحدرون من المناطق المعزولة والتي تتميز بحضور غير كافٍ لقادة محليين و/أو جمعيات.

ولهذا وجب تشجيع مقاربات جديدة في مجال الهندسة الاجتماعية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل الاجابة العادلة والأكثر إنصافاً للمناطق والفئات الاجتماعية المعوزة. وهذا يفترض التحكم في المناهج التي يعبر بها عن حاجياتهم أشد السكان عوزاً والذين لا يتوفرون على امكانيات لإسماع طلباتهم ولا على إطار خاص للتعريف بالمشاكل المحلية التي يجب حلها، من جهة؛ ومن جهة ثانية، يجب التحكم في المقاربات الكلاسيكية الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي التشاركي، والمواكبة الاجتماعية، وعملية التتبع والتقييم. فكل هذه الأبعاد تستلزم التوفر على مؤهلات وقدرات مهمة على التحليل.

وإجمالاً، فإن الأمر يهم إرساء أحد المبادئ الجوهرية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهو تمفصل الهندسة الاجتماعية مع مبدأ عدم إحلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية محل الفاعلين الآخرين.

2. صيغ جديدة للحكمة حتى يكون لتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فعالية أكبر

إذا كانت مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد غطت، خلال هاتين المرحلتين الأوليين، مجالات جد متعددة، تجمع بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وبين البنيات التحتية الأساسية، فإن الغرض من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ليس هو أن تحل محل المؤسسات القطاعية المختصة، وإنما أن تلعب دور المحفز والجامع والمنشط للأنشطة على مستوى الجماعات والأحياء المستهدفة، مع العمل على تعبئة مجموع الفاعلين.

بالنسبة لمبدأ الحكامة، يجب التأكيد، اعتماداً على توجيهات أروضية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة 2011-2015، على مبدأ عدم الإحلال محل الفاعلين والالتقائية والهندسة الاجتماعية في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من طرف جميع الهيئات المعنية، وذلك بـ:

- تعزيز الدور الأساسي للجنة بين الوزارية، واللجنة الوطنية لقيادة وتنسيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عند اختيار الأنشطة ذات الأولوية على المستوى الوطني ومستوى المجالات الترابية، حيث يجب أن تركز هذه الأنشطة على مقاربة تشاركية بين المركزي والمحلي في الاتجاهين التصاعدي والتنازلي بالنسبة لكل البرامج المسطرة لتسهيل تملكها من طرف الفاعلين المحليين والجهويين والوطنيين. وعندئذ يعتمد توزيع التمويلات على استهداف يصل إلى مستوى الدواوير في الوسط القروي، وتبنى مقياس الفقر النقدي والعجز الاجتماعي.
- العمل على إنقائية الأنشطة التي تُشرك إلى حد كبير القطاع العمومي (الدولة والمؤسسات العمومية والوكالات وغيرها) في إطار تعاقدات-برامج. كما يمكن تصور صيغ أخرى تتماشى وتطور مسلسل الجهوية واللامركزية واللامركزية.
- وضع صيغ تفعيل الالتقائية على كل مستويات المجالات الترابية اعتماداً على اتفاقيات وزارية وتعاقدات-برامج من المفروض أن تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية وفق عمليات استهداف واحتكام لتوزيع مجالي لاستثمارات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ولهذا، ونظرا للتجربة التي راكمتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومكتسباتها، يجدر إرساء قانون تنظيمي يخص:

- تنظيم هيئات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واشتغالها؛
- وضع صيغ شراكة باعتبارها أداة لالتقائية السياسات العمومية على مختلف مستويات المجالات الترابية، وفق مبادئ عدم الإحلال محل الأخر والمأسسة وتحمل المسؤولية؛
- وضع إطار لتنسيق تدخلات كل الفرقاء الذين لهم علاقة بالتنمية الاجتماعية (مؤسسات عمومية، مجتمع مدني وقطاع خاص) بغية تجاوز التشتت الحالي للمشهد المؤسسي.

3. إعادة تركيز أنشطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية

من المفروض أن تهم إعادة تركيز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى المجالي خصوصا ما يلي:

- القرى التي تعاني من نقص في التجهيزات؛
- هوامش المدن الكبرى والأحياء الشعبية، والتي غالبا ما تنتمي إلى السكن العشوائي.

إن التوجه العقلاني، في ما يخص الأرياف، هو إعادة تركيز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المكونين الأساسيين للتنمية البشرية، وهما التعليم والصحة، في إطار مواكبة مجموع الفاعلين المعنيين لهما (المؤسسات الوصية والجماعات الترابية والقطاع الخاص والجمعيات وغيرها)، دون أن يعني هذا الحل محل المؤسسات والفرقاء المعنيين. ومن المفروض أن تُعطى الأولوية في إعادة التوزيع هذه لقطاعي التعليم والتغطية الصحية في الوسط القروي. وفي هذا الصدد، يجب وضع تمفصلات مع برنامج التنمية القروية.

وفي الوسط الحضري، فإن توسع المدن غالبا ما يؤدي إلى عجز في التنمية الاجتماعية، سيما في الأحياء الهامشية والأحياء التي تتوسع توسعا عشوائيا. وفي هذا السياق، يبدو من الأنسب أن تتملك كل مدينة مشروعا حضريا يجرّد ويبرمج الأنشطة اللازم إنجازها. وعندئذ يجب أن تندرج العمليات التي تُبرمج في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية داخل منطق هذه المشاريع الحضرية وأن تُنجز في إطار تعاقدات تُبرم مع البلديات المعنية. فيصبح دور المبادرة هو تشجيع مشاريع التنمية الحضرية التي تندرج على مستوى الحي

على الأقل. وهو أمر يفترض أن فِرَق تنشيط الأحياء تمتلك التجهيزات اللازمة لتدبير هذا النوع من العمليات؛ وهنا تتجلى فائدة مدعومة بأقسام العمل الاجتماعي شريطة تعزيز مواردهم البشرية.

4. استدامة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتجاوز تمويل الاشتغال

يفرض اشتغال المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إكراهات كبيرة، سيما أن مشاركة الجماعات المحلية في الإشراف على الأشغال ضعيفة وأن كلفة تسيير واشتغال هذه الأنشطة لا تضمنها ميزانيات الفاعلين المحليين.

ومن ثمة فإن القاعدة هي إسناد عملية استدامة اشغال المشروع للمؤسسة أو إلى الفاعل الذي قام بالاستثمار، والذي يجب أن يتوفر على قدرات التدبير وحكمة جيدة تشاركية تتوفر على نظام معلوماتي صحيح و ذو مصداقية وقادر على تتبع وتقييم المشاريع. ويمكن أن تتدخل عوامل أخرى في استدامة المشاريع تتعلق بتعزيز التشاور ومشاركة كل الفاعلين المنخرطين في صياغة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بغرض تشجيع مشاركة الجميع والتزامهم.

وأخيرا، وفي منظور تعزيز الشراكة بين الفاعلين المعنيين (من حاملي المشروع والخدمات الخارجية واللجن المحلية للتنمية البشرية وأقسام الشؤون الاجتماعية)، فإن إبرام اتفاقيات شراكة قبلية يمثل أيضا شرطا حاسما لتسيير اشتغال واستدامة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

5. وضع مقاربات خاصة عادلة على المستوى المجالي والاجتماعي بالنسبة إلى مختلف مستويات المجالات الترابية: نحو تمفصلات جديدة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع أنشطة برنامج التنمية القروية

لقد أعلن صاحب الجلالة إحداث صندوق تبلغ قيمته 50 مليار درهم لفائدة المناطق الفقيرة في الوسط القروي، يستهدف على وجه الخصوص عددا مهما من الدواوير. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية، ولأول مرة في تاريخ البلد، قد رصدت ميزانية من حجم تلك التي رُصدت للأوراش الوطنية الكبرى للمجالات القروية الأشد فقرا في المملكة.

إنه تغير جوهري في صيغة الاشتغال، مما يتطلب تبني مقاربات وتصورات جديدة في ما يخص التدخلات. وفي هذا الصدد، يمكن للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تلعب دوراً أساسياً، يرقى إلى مستوى هذا التغيير، إلى جانب فاعلين و/أو شركاء آخرين، بغية أن يكون التدخل ملموساً على مستوى الدواوير البعيدة والمعزولة. ويفترض هذا التوفر على قدرات التحليل والتعرف على الحاجيات والمشاكل المحلية، وصياغتها في شكل مشاريع ووضع آليات للتتبع والتقييم. كما يفترض هذا الأمر أيضاً تبني مقاربات تشاركية على مستوى الدواوير التي يمكنها أن تأخذ تدريجياً طابع الشخصية المعنوية، بغية أن تتحمل مسؤولياتها كاملةً.

وهكذا من الضروري وضع مقاربة للتنمية الترابية تضمن الانسجام الترابي في ما يخص البنيات التحتية والتجهيزات (سبل التواصل والخدمات الأساسية والتجهيزات الاجتماعية) وتصنيف المستوطنات البشرية، ومن بينها الدواوير، حسب حجمها ومستوى تجهيزها ومجال إشعاعها. وستحاول هذه المقاربة العمل على إرساء الالتقائية بين المجالات الترابية ووضع وسائل تعزيز جاذبيتها حسب الإمكانيات الاقتصادية والبيئية والثقافية.

لا يمكن تحقيق تنمية منسجمة لهذه الدواوير دون أخذ مكانتها الحالية والمستقبلية على المستوى الترابي بعين الاعتبار، ومن ثمة، تحديد موقعها بالنسبة إلى التجمعات الأكبر التي يمكن أن تلعب دور الضابط والمثمن للتفاعلات بين الواسطين القروي والحضري. وستمكن تنمية هذه المراكز من تطوير اقتصادات أوسع مما سيضمن الربح في الفعالية، وذلك بفضل تراكم الخدمات العمومية الأساسية (الإدارة الترابية والثانوية والإعدادية والمستشفى والمراكز الصحية وغيرها). وقد تنجم عن تجميع الأنشطة الاقتصادية في هذه المراكز آثار إيجابية مهمة، سيما في ما يخص إحداث مناصب شغل وتقليل الهجرة القروية، مما يسهم في تقليل التوترات الاجتماعية في المدن وهوامشها.

ومن شأن مقاربة من هذا القبيل، والتي تندرج في منظور التأهيل المجالي، أن تشجع على تقليل العجز الذي يعاني منه مجالاً التعليم والصحة، مع ضمان مردودية اقتصادية واجتماعية أفضل للاستثمار العمومي.

وفي هذا الإطار، يمكن للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تلعب دوراً جوهرياً في مجال الهندسة الاجتماعية والمواكبة بغرض إسناد المسؤولية للدواوير، من جهة؛ ومن جهة ثانية، المساهمة إلى جانب القطاعات الأخرى في تقليل التفاوتات الاجتماعية بين المجالات الترابية بفضل هيكلية متوازنة للمجالات الترابية، من الدوار الصغير إلى المركز الحضري أو المدينة الصغيرة، والتي غالباً ما تكون هي المركز الرئيس للدائرة، مروراً بالمركز

الحضري الصغير، وهو المركز الرئيس للجماعة. ويندرج عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بطبيعة الحال في إطار التنمية القروية المندمجة. إنَّ الرافعة الأساسية للتنمية القروية المندمجة هي التنمية الفلاحية والسياحة والصناعة التقليدية والبنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وحماية البيئة والموارد الطبيعية، وسيما الولوج إلى خدمات أجود في مجالي التعليم والصحة.

ومن الممكن مواكبة زهاء المئة من المدن الصغيرة والمراكز الحضرية، التي يمكن انتقاءها حسب معايير علمية دقيقة. ونظرا لجاذبية هذه المراكز، يمكن أن تكون موضوع عمليات مندمجة، بمساهمة قوية للهندسة الاجتماعية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى جانب الشركاء الآخرين المعنيين. ويمكن لحوالي اثني عشر مركزا من مراكز الدوائر، مركز واحد أو اثنين عن كل جهة، أن تختار كمجالات ترابية نموذجية يمكن أن تشهد، على المدى القصير، إنجاز أنشطة تنمية قروية مندمجة بغية استخلاص الدروس من أجل إعادة إنتاج التجربة، بل وتعميمها.

وإجمالا فإن هذه التوصيات تدعو إلى تعزيز مقاربات ومناهج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سيما بالنظر إلى التحولات المؤسساتية التي تمخضت عن تفعيل دستور سنة 2011، وتفعيل الجهوية المتقدمة والتوجهات الاستراتيجية الجديدة التي تضمنها الخطاب الملكي ليوم 30 يوليو 2015. وهكذا قد تدشن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بداية مرحلة جديدة يتضاعف فيها تدخلها على مستوى الرأس مال البشري والرأس مال الاجتماعي والرأس مال المؤسساتي، وهي العوامل اللامادية للتنمية، مما سيمكّن من تحقيق الطموح الذي أكد عليه خطاب صاحب الجلالة، بمناسبة إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ليوم 18 مايو سنة 2005، مع " الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية لوطننا العزيز إلى مستوى البلدان المتقدمة ".

